السؤال الحائر..!!

حوار

بقلم:
احمد طلعت المحامى

جمعتني دعوة عشاء بمنزل احد السفراء الاجانب بمجموعة من الكتاب المصريين الذين يحملون باقتدار لواء الدعوة الى التنوير فى مصر ، وكلهم من المثقفين الذين تحمل كتابتهم بريق الامل فى تخليص الفكر المعاصر من دعاوى الشمولية والسلفية، وفتح الطريق امام دولة عصرية تتدارك ما فاتها وهو كثير وتلحق بركب التقدم والحضارة. وانتقل الحديث الى قضية تشغل بال كل المثقفين فى مصر، وهى قضية الديموقراطية التى تاخرت كثيراً، وتراجعت كثيرا خلال حقبة الحكم الشمولى الى الحد الذى (هبط) بها على سلم الاولويات فى العمل الوطنى، مع ان الديموقراطية كان ينبغى ان تكون نقطة البداية وركيزة الانطلاق نحو مستقبل افضل يقوم على حرية المواطن وحقه فى ان يختار حكومته ويرسم طريقه بارادته. ولقد فوجئت - وفجعت- وانا اسمع هؤلاء المثقفين يسايرون وسائل الاعلام الحكومية فى زعمها ان الديموقراطية يمكن ان تنتظر حتى يتم القضاء على ظواهر التطرف والارهاب التى يعانى منها المجتمع ، ويدافعون عن مد العمل بقانون الطوارىء مادامت الدولة قد دخلت فى مواجهة (شرسة) مع عناصر الارهاب وانها - اى الدولة - فى حاجة الى يد (طليقة) حتى تحسم هذه المواجهة لصالح الشرعية واحترام القانون. واعترف باننى اختلف مع منطق (جماعة) المثقفين الذى يربط بين عودة الديموقراطية والقضاء على ظواهر الارهاب وبقبل (بتاجيل) الديموقراطية خوفاً من ان تسيطر الاقلية المنظمة على شئون الحكم وتفرض نوعاً جديداً من الحكم الشمولى على مجتمع يرفض الحكم الشمولى بكافة صوره واشكاله. وخلافى فى الرأى مع (جماعة) المثقفين يعود الى عدة اسباب فى مقدمتها قناعة اكيدة بان ظواهر التطرف والارهاب هى نتيجة لغياب الديموقراطية وليست (مبررا) لتاجيلها ، فالمجتمع المتفتح هو وحده القادر على احتواء الافكار المتطرفة بما يتيحه من حوار حر وموضوعى، يضع الحقائق كلها امام الشعب ، ويخلق رأيا عاماً يؤمن بالتغيير عن طريق صناديق الانتخاب، وليس عن طريق السيطرة وفرض الرأى. ثم اننا لو سلمنا (جدلا) باننا نواجه الآن اقلية منظمة واننا نخشى من استغلالها للديموقراطية للوثوب الى كراسى الحكم ، ثم قيامها بعد ذلك بهدم الديموقراطية من اساسها، فاننا يجب ان نسلم فى نفس الوقت بان العيب ليس فى هذه الاقلية التى استطاعت أن تنظم نفسها ، وانما العيب فى الاغلبية التى انشغلت عن تنظيم صفوفها لكى تقف فى وجه (الاقلية) المنظمة . بل ان نظام الحكم فى مصر خلال الاربعين عاما الماضية هو الذى يتحمل بالجانب الاكبر من المسئولية عن تحويل الاغلبية الى اغلبية (صامتة) ومبعثرة بكل ما فرضه نظام الحكم على هذه الاغلبية من قيود تتعلق بالحريات وحق تكوين الاحزاب وتحول دون المشاركة الجادة والمؤثرة فى شئون السياسة والحكم. وكان من نتيجة ذلك حرمان الاغلبية من العمل السياسى فى اطار الشرعية وفى وضح النهار ، لحساب اقلية تعمل فى الظلام وتنظم نفسها فى غفلة من سلطات الدولة وفى غياب رأى عام مستنير يقدر المسئولية ويعمل من اجل مستقبل افضل . ثم يأتى بعد ذلك الدور(المدمر) لدعاوى احتكار السلطة التى مارسها نظام الحكم على مدى الاربعين عاماً الماضية، ومحاولاته الدائمة لفرض الرأى ، حتى ولو كان هذا الرأى ينتقل بالشعب من النقيض الى النقيض، فالاشتراكية كانت فى وقت من الاوقات اختيار السلطة الذى لم يكن من الممكن ان يعارضها فيه احد، ثم اصبح الانفتاح واقتصاد السوق هو اختيار السلطة ايضاً بعد ان تحققت من فشل الاشتراكية وتدهور الاقتصاد الوطنى الحرب كانت اختيار السلطة يوم ان رفعت شعارها الذى يقول بانه لا صوت يعلو على صوت المعركة، ثم اصبح السلام هو اختيارها بعد ان تحمل الشعب اغلى التضحيات من اجل شعار(المعركة) الذى فرض عليه فرضاً..!! والقطاع العام كان اختيار السلطة (الذى لا رجوع عنه) ثم اصبح اختيارها تصفية القطاع العام وبيع اسهمه والاعتماد على القطاع الخاص فى خطط التنمية وانقاذ الاقتصاد المنهار ، واجهزة الاعلام (القومية) تبرر الشىء ونقيضه، والاقلية(المنظمة) تستفيد من كل التناقضات وتلعب على كل الاوتار ، بينما الاغلبية محرومة من ابداء الرأى فى ظل الشرعية ومن خلال احزاب تمارس دورها فى وضح النهار..!! وقلت (لجماعة) المثقفين ان القانون وحده هو القادر على مواجهة ظواهر التطرف والارهاب اما حالة الطوارىء والاحكام العرفية فلم ينتشر الارهاب الا فى ظلها على مدى الاعوام الاربعة عشر الماضية، وقلت لهم ان القوى الديمقراطية (وحدها) هى القادرة على تعبئة رأى عام قوى يرفض التطرف والمزايدة ويقطع الطريق على اية قوى تسعى الى السيطرة وفرض الرأى .وقلت لجماعة المثقفين اننا نقبل بفترة انتقال- ثلاثة سنوات أو حتى خمس يراجع من خلالها الدستور وقوانين الانتخاب وتلغى القيود على قيام الاحزاب، وتفتح خلالها قنوات الاتصال الشرعية بالرأى العام من اذاعة وصحافة وتليفزيون حتى يسمع كل الاراء ، ويحكم على كل القيادات، ثم تجرى فى نهاية فترة الانتقال هذه انتخابات حرة تكشف عن التوجهات الحقيقية لشعب (تبلورت) افكاره واستعاد الثقة فى نفسه وفى قدرته على رسم طريق مستقبله. اننا لا نطالب بفتح النوافذ والابواب دفعة واحدة ، وانما نطالب بفترة انتقال محدودة المدة لا تراجع فيها ولا تاجيل، يتم من خلالها ارساء الاساس لديموقراطية حقيقية تقوم على احترام قدرة الشعب على اختيار حكامه ، وعلى رأى عام يقدر على المشاركة الفعلية فى شئون الحكم واعادة البناء ، اما (تاجيل) الديموقراطية الى ما بعد الانتهاء من القضاء على ظواهر الارهاب، فمعناه اننا نترك الساحة السياسية لجماعتين تمارس كل منهما التسلط وفرض الرأى على طريقتها الخاصة . لكن (جماعة) المثقفين لا تقتنع بهذا كله ، وتفضل ان تنتظر حتى تقضى لها الحكومة على الارهاب لكى تطالب (بعدها) بالديموقراطية، وتنسى ان الديموقراطية هى الطريق الى الاستقرار وان الحكومات التى تحكم سيطرتها على شئون الحكم من الصعب جداً ان تسمح لاحد ان ينازعها فى سلطتها او يطالبها بالنزول على ارادة الشعب . ويبقى السؤال كما هو، هل الديموقراطية هى الطريق الى الاستقرار ، أم ان الاستقرار هو الطريق الى الديموقراطية ؟! وحول هذا السؤال ينبغى ان تدور كل الاجتهادات .. خصوصاً من جماعات المثقفين .

هامش : بعض حوادث العنف فى جنوب افريقيا لم تمنع الانتخابات الديموقراطية ان تجرى فى موعدها ..؟؟